المجلد 02 العدد 01 السنة 02 مجلة البحوث الأسرية ص.ص: 35 - 52
الترقيم الدولي المعياري للدورية: ISSN : 2773-3580 الترقيم الدولي الإلكتروني للدورية: EISSN : 2773-4463

دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاجتماعية

The role of Islamic entailment in the social development

الدكتورة فتحية حواس
جامعة الجزائر1
Doctor Fethia HOUAS
University of Algeria 1
f.houas@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 29 / 01 / 2022 . **تاريخ القبول: 06 / 02 / 2022 .**

ملخص:
للوقف دور تنموي شهدت له العصور السابقة، من خلال العديد من المجالات التي عالجها أو قام بها. ففي المجال التعليمي كان للوقف دورا من خلال نشر العلوم وإقامة المدارس والمكتبات وفي المجال الصحي عبر إنشاء المستشفيات وفي المجال الديني عبر بناء المساجد وتنشيط الدعوة، وكان للوقف دورا بارزا في المجال الاجتماعي من خلال المشاركة في التخفيف من الأزمات وتوفير العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، ورعاية الضعفاء والمساكين وتحصين المجتمع والمحافظة عليه.
وقد تنوعت القضايا التي أسهم الوقف في التخفيف من سلبياتها أو معالجتها كليًا بحسب الأماكن والأزمان التي تواجد فيها، وقد شكل عبر العصور عنصرا ثابتا في معالجة هموم اجتماعية كثيرة.

الكلمات المفتاح:
الوقف-التنمية-التنمية الاجتماعية-التضامن-الفقر.

Abstract:
The entailment played an enhancement role through previous ages bas based on the fact of his attribution in different domain and the cervical problems he dealt with, for instance. The academic domain, the entailment played an important role in spreading knowledge and sciences, building schools and library. Moving to heath domain through establishment of hospitals. Religions domain by building mosques and transporting the Islamic message.
The entailment most important role was in the social dimension through attributions in reducing crises, establishing justice, social solidarity, caring for poors and pauper people immunization community and keeping it together.
The cases that were resolved by entailment either by reducing its negative sides or resolving it totlally based on placed open different places and timing. There for entailment is element in solving social ordeals.

Keywords: Entailment-enhancement-social enhancement-solidarity-poors.

* المؤلف المرسل.

مقدمة المقال:

عرفت الأوقاف منذ العصر الإسلامي الأول ثم سادت في كل الأقطار الإسلامية، وشكلت سمة من أهم سمات المجتمعات الإسلامية عبر العصور، ذلك أن الأوقاف شملت جميع أنواع الحاجات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو العلمية أو الصحية وغيرها، لذا استفاد منها كل فرد من أفراد المجتمع بجميع طبقاته.

فالوقف قربة من قرب الله، دلت عل مشروعيته نصوص من القرآن الكريم وفصلته أحاديث من السنة النبوية الشريفة، وعمل بها الصحابة رضوان الله عليهم وأجمعوا على مشروعيته، ومن نصوص القرآن الكريم قوله تعالى: " لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيءٍ فَإِنَّ الله بِهِ عَلِيمٌ "[1].

وقد تكررت في القرآن الكريم آيات كثيرة تحثُ على الإنفاق مثل قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوْا أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرضِ"[2].

أما عن السنة النبوية الشريفة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلّا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"[3]، وقد أجمع الفقهاء على أن الصدقة الجارية هي الوقف، ومن مآثر الصحابة والتابعين في الوقف وقف عمر مئة سهم من خيبر والذي اعتبره العلماء أول وقف في الإسلام.

فالوقف من الأعمال الخيرية الصالحة بحيث يعود على المسلمين بالنفعة ويعود على فاعله بالأجر حتّى بعد موته وهو تبرّع لوجه الله تعالى.

نظرًا لهذا يجب صيانة ورعاية الأوقاف لما لها من دور مهم في حياة المجتمع الإسلامي وبصماتها البارزة عليه منذ نشأته إلى وقتنا المعاصر من خلال ما أحدثته من آثار اجتماعية واقتصادية متنوّعة في المجتمع الإسلامي وتُعدّ جزءًا مهمًا من الشخصية القومية لأنّه يتعلّق بأحد أوجه الخير والسّعي وراء نشره.

إنّ كلّ الدوّل الإسلامية تبنّت نظام الوقف ومن بينها الجزائر التّي أعطت له مكانة كبيرة وهّامة في التشريع الجزائري حيث نظمته في قوانين والتي تستمّد نصوصها من الشريعة الإسلامية.

وقد تنوعت القضايا التي أسهم الوقف في التخفيف من سلبياتها أو معالجتها كليًا بحسب الأماكن والأزمان التي تواجد فيها، وقد شكل عبر العصور عنصرا ثابتا في معالجة هموم اجتماعية كثيرة.

ونجد أن مفهوم التنمية الاجتماعية يركز على نتائج التنمية على حياة الأفراد والجماعات ومدى المساهمة في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية، حيث أن مفهوم التنمية يتضمن إحداث التغيير والتحولات ليترك بصماتها على حياة الأفراد والجماعات.

فيساهم القطاع الوقفي مساهمة كبيرة في الارتقاء بالجوانب الثقافية والاجتماعية للإنسان والمجتمع، وبالتالي لها دورا هاما في الارتفاع بالمستوى العلمي والتكويني والتربوي والارتقاء بالمستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع الإسلامي.

لدراسة هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية الآتية: ما هي أبرز القضايا التي عالجها الوقف من الناحية الاجتماعية؟

وسوف نعالج هذه الإشكالية في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: دور الوقف في تنمية العنصر البشري

المبحث الثاني: دور الوقف في تحسين وضعية أفراد المجتمع

المبحث الأول: دور الوقف في تنمية العنصر البشري

ساهمت الأوقاف - باعتبارها صدقة جارية - في تنمية مجال الرعاية الاجتماعية، وتحقيق الضمان الاجتماعي، فلم يخل بلد إسلامي ولا عصر من عصور الإسلام، من إنجاز مشاريع لكفالة المعوزين والمحتاجين كفالة تضافرت فيها المبادرات الجماعية مع المبادرات الفردية، والمبادرات الرسمية. حيث اهتم الوقف بتنمية عناصره البشرية عن طريق معالجة المشاكل الاجتماعية (المطلب1)، وكذا الإنفاق على الخدمات الاجتماعية(المطلب2).

المطلب الأول: دور الوقف في معالجة المشاكل الاجتماعية

يسهم الوقف إلى جانب الدولة في معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية كظاهرة الفقر (الفرع1)، وكذا القضاء على البطالة (الفرع2).

الفرع الأول: الحد من ظاهرة الفقر

إن مؤسسة الوقف ساهمت في محاربة الفقر، والحد من انتشاره على مستوى الأسرة، وعلى مستوى المجتمع ككل. وبالتالي كانت منذ نشأتها مؤسسة في مواجهة الفقر واحتواء أثاره الخطيرة على المجتمع.

فيسهم الوقف بفعالية في الحد من ظاهرة الفقر من خلال توفير الحاجات الأساسية للفقراء والمحتاجين، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والمعيشية، سواء في المساجد أو الملاجئ ودور رعاية المحتاجين والمسنين والمعاقين التي تقدم خدماتها الوقفية مجانا لهذه الفئة[4].

فالوقف يعالج الفقر ويحسن مستوى المعيشة، ويرعى الفئات الأشد حاجة في المجتمع ويسد ثغرات قد تقصر أو تتقاعس مؤسسات الزكاة عن رعايتها. فقد أمكن من خلال الوقف تحسين مستوى المعيشة بين أفراد المجتمع عن طريق المؤسسات المختلفة[5].

ولأجل معالجة الفقر تم تخصيص ريع كثير من الأوقاف للصرف على الفقراء والمساكين واليتامى والعجزة وتوفير المسكن والملبس والغداء اللازم لهم، بل اعانتهم على أن يكونوا أرباب أعمال من خلال إقراضهم أو هبتهم مبلغا من المال لينجزوا به مشاريع صغيرة قابلة للنمو والعطاء[6].

إن رصد الموارد والإمكانيات وتسبيل منافعها على الفئات والجهات المحتاجة ساهم في الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره السلبية. حيث أصبح هناك قطاع من أكبر قطاعات الاقتصاد الوطني يساهم بشكل أساسي في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، الذين تعجز مواردهم الذاتية عن توفير متطلباتهم، بل إن مؤسسة الوقف لم تكن في كثير من الأحيان تميز في الانتفاع بسلعها وخدماتها بين المنتفعين على أساس دخولهم. إن هذه المؤسسات ساهمت في محاربة الفقر، والحد من انتشاره على

مستوى الأسرة، وعلى مستوى المجتمع ككل. وبالتالي كانت منذ نشأتها مؤسسة في مواجهة الفقر واحتواء أثاره الخطيرة على المجتمع[7].

الفرع الثاني: الحد من ظاهرة البطالة

يساهم الوقف في معالجة هذه المشكلة والحد من آثارها من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من اليد العاملة في مختلف الميادين سواء أعمال الإشراف والرقابة والإدارة، فضلا عن الخدمات الإنتاجية والتوزيعية، بما يسهم في تشكيل طلب كبير على الأيدي العاملة بالمجتمع.

ويظهر بذلك الدور الإيجابي للوقف في المساهمة في تخفيض مشكلة البطالة والتي أضحت مشكلة حقيقية تؤرق الحكومات والأفراد، وتأخذ أبعادًا اجتماعية واقتصادية وسياسية. فالوقف يؤمن وظائف للعديد من الأفراد، ويؤمن بالتالي حاجات العديد من العائلات.

فالوقف يحول البطالين ذوي التأهيل العلمي أو المهني إلى أصحاب مشاريع، ومن تم توظيف يد عاملة جديدة كانت تعاني من البطالة، أو توظيف العاطلين عن العمل في المؤسسات الوقفية نفسها سواء في الإنتاج أو التوزيع أو الإدارة بحسب طبيعة المشروع الوقفي، كما يمكّن الوقف من تأهيل اليد العاملة غير المؤهلة من خلال توفير فرص تعلم المهن والمهارات بما يحسن نوعية قوة العمل ويرفع من الكفاءة المهنية والقدرة الإنتاجية لهذه الفئة[8].

ومن أجل الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على بعث مشاريع وقفية نذكر من بينها:[9]

1- مشروع بناء مركز تجاري وثقافي بوهران:

يتم تمويله من طرف مستثمر خاص على أرض وقفية، ويشتمل المشروع على مرش به أربعين غرفة - مركز تجاري- مركز ثقافي إسلامي - موقف للسيارات و بلغت نسبة الانجاز به نسبة 90 %.

2 - مشروع بناء 42 محلا تجاريا بولاية تيارت:

يدخل هذا المشروع في إطار عملية استغلال الجيوب العقارية الواقعة بالمحيط العمراني بكل الولايات ولصالح فئة الشباب، وقد تم تمويله من صندوق الأوقاف.

3 - مشاريع استثمارية بسيدي يحيى ولاية الجزائر:

تتمثل في انجاز مراكز تجارية وإدارية على ارض وقفية ممولة كلها من طرف مستثمرين خواص بصيغة الامتياز (Concession) مقابل مبالغ مالية قدّرها الخبير العقاري المعتمد المختص.

4 - مشروع استثماري بحي الكرام (مكايسي) ولاية الجزائر:

يعتبر نموذجا للاستثمار الوقفي، لما تميز به من مرافق اجتماعية وخدمات تتمثل في: مسجد، 150 سكن، 170 محلا تجاريا، عيادة متعددة التخصصات، فندق، بنك، دار الأيتام، زيادة على المساحات الخضراء.

5 - مشروع شركة طاكسي وقف:

انطلق المشروع بـ 30 سيارة وسمح بتشغيل 40 مواطنا والدراسة جارية بغرض توسعته لولايات أخرى.

المطلب الثاني: دور الوقف في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية

اهتم الوقف بالارتقاء بصحة الأفراد (الفرع1)، وتعليمهم (الفرع2)، لما لهما من أهمية في تنمية المجتمع وفي تعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي للأفراد (الفرع3).

الفرع الأول: دور الوقف في دعم الرعاية الصحية

اهتم الوقف الإسلامي برعاية المسلم بدنيًا وعقليًا، وخصَّص أغنياء المسلمين الأحباس الواسعة لإنشاء المستشفيات، وكليات الطب التعليمية، وتطوير الطب والصيدلة والعلوم المرتبطة بها، والإنفاق على تأليف كُتب الصيدلة والطب، ككتاب" الكليات في الطب"، لابن رشد، كما أوقفوا الأوقاف الكاملة للمجمعات الصحية التي عُرِفت باسم" دُور الشفاء"، و"دُور العافية"،

و"البيمارستانات "الخاصة بمعالجة الأمراض النفسية والعقلية والعصبيَّة، وبناء أحياء طبية متكاملة الخِدمات والمرافق؛ لتقوم بمهامها على أحسن وجه[10].

وقد ساهم الوقف في الرعاية الصحية عن طريق وقف المستشفيات الكبيرة والمتوسطة والمستوصفات، وذلك إما بتقديم المنشآت أو الأراضي الخاصة بها أو عمارتها أو تجهيزها أو فرشها، ثم تتولى الحكومة تشغيلها وصيانتها كما هو الحال في وقف كثير من المساجد.

كما تم وقف الأجهزة الطبية التي تحتاجها المستشفيات والمراكز الصحية مثل جهاز غسيل الكلى، وأجهزة الأشعة المتطورة، وغيرها مما لا يتوفر في كثير من المستشفيات، وكذا وقف سيارات الإسعاف وغيرها من وسائل المساعدة التي تحتاجها المستشفيات والمراكز الطبية. وكذا الوقف على الأدوية، خاصة أدوية الأمراض المزمنة كأدوية الضغط والسكر والقلب.

وكذلك يمكن للوقف أن يكون على مراكز البحوث وهيئات البحث العلمي، وتخصيص أوقاف للصرف على المنح الدراسية في مجال الطب والصيدلة والتمريض. وكذا الوقف على كليات الطب والمعاهد الصحية بتوفير احتياجات طلابها وأساتذتها من الكتب والأجهزة وغير ذلك[11].

وتحدثت كتب التاريخ عن المستشفيات التي أنشئت في مصر بفضل أموال الوقف، فذكروا منها مستشفى أنشأه "الفتح بن خافان"، وزير المتوكل "على الله" العباسي. ومستشفى آخر أسسه أمير مصر "أحمد بن طولون"، سمي باسمه، وحبس له من الأوقاف ما يلزم للإنفاق عليه، وبنى فيه الحمامات للرجال والنساء. وكان من أشهر المستشفيات في العصر الأيوبي والمملوكي تلك التي أنشأها "صلاح الدين الأيوبي". وتحدث المؤرخون والرحالة عن المستشفى الذي أنشأه الملك "قلاوون" بمصر، وجعله وقفاً لعلاج مرضى المسلمين.

وكثرت المستشفيات والمنشآت الصحية بمدن الأندلس، ذكر بعض الباحثين أن مدينة قرطبة كان بها خمسون مستشفى، وقفها وأنفق عليها الخلفاء والأمراء والموسرون.

وإلى جانب الأنواع المتقدمة أنشأ المسلمون مستشفيات خاصة ببعض الأمراض، منها: مستشفى الجذام، الذي كان يجمع فيه المجذومون ويعزلون عن المجتمع، كي لا ينتشر داؤهم إلى الغير. مستشفيات المجانين وقد خُصِّصَتْ لعلاج هذا الصنف من المرضى.

وكان للأوقاف أثر حميد في النهوض بعلوم الطب، لأن دور المستشفيات التي ينفق عليها من الأوقاف لم يقتصر على تقديم العلاج، وإنما تعدى ذلك إلى تدريس علم الطب، فكانت تخصص قاعات داخل المستشفيات الكبيرة للدروس والمحاضرات.

الفرع الثاني: دور الوقف في دعم التعليم

لقد أصبَح الوقف مرادفًا للثقافة العربية الإسلامية في المناطق التي انتشَر فيها الإسلام، وقامت الأوقاف الإسلامية بدور جليلٍ في مجال العلم والتعليم، ومن بين الصور التاريخية لدور الوقف في التنمية الثقافية، ما يتعلق بميدان التعليم، وإنشاء المدارس، فقد أجاز الفقهاء الوقف على التعليم، والعلماء وطلبة العلم، واعتبروه من وجوه البر التي تُعادل أو ترجح النفقة في الجهاد في سبيل الله، فساهم هذا في إنشاء المدارس، والمراكز العلمية، والمكتبات في سائر البلاد الإسلامية، واستمرارها على مرّ العصور، وقد أكدت جل الدراسات الحديثة التي تناوَلت الحضارة والحياة العلمية في الدولة الإسلامية، ودور الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية - أن أموال الوقف أسهَمت بنصيب وافرٍ في تنمية التعليم، وازدهار الحركة العلمية في الحضارة الإسلامية.

وهكذا ساهم الوقف في مجال التعليم إسهاما شموليا وحاسما، انطلاقا من محاربة الأمية، وإيجاد أماكن التعليم وتجهيزها، ودفْع رواتب الأساتذة، وإيواء الطلاب المغتربين، وبناء وتجهيز الكتاتيب القرآنية؛ لارتباطها بإشاعة التربية الدينية والعلمية بالحضر والبادية، كما قامَت الأوقاف بمستويات التعليم الابتدائي، وأنشَأت مؤسسات وقفية تقوم مقام الجامعات في الوقت الحاضر، وكانت الأوقاف أهم مصدر لتعضيد مثل هذه الدراسات العُليا المتخصصة[12].

وهناك مجموعة كبيرة من النماذج التي تبرز البعد العلمي والثقافي للوقف منها: الوقف على المساجد والمدارس، وتمويل مراكزها، وتفعيل سيرها، وإمدادها بالموارد المالية الضرورية لسد حاجاتها الذي امتد إلى التوجيه التربوي، وتعيين العلوم والفنون التي يجب أن تدرس، والمؤهلات العلمية التي يجب أن تتوفر في العالِم المدرس، كذلك من أهم المظاهر التي يتجلَى فيها البعد العلمي للوقف: إنشاء المكتبات العامة والخاصة، وفتح أبوابها في وجه طلاب العلم، وبذلك خلدت الأوقاف طابعها المميز على مسار الحضارة، ونشر المعرفة، ونشر الكتاب العربي الإسلامي على نطاق واسع في وقت كانت فيه الطباعة غير معروفة.

يعد الوقف من أهم المؤسسات التي كان لها الدور الفعال في تنمية التعليم سواء داخل المسجد أو في المدارس القرآنية أو في المكتبات وغيرها من المؤسسات الخيرية الأخرى[13]. ومن بين أهم هذه الجوانب إنشاء المدارس، وتوفير العاملين فيه من معلمين وغيرهم، وتشجيع طلاب العلم على الانخراط في عملية التعليم من خلال التسهيلات التي وفرت لهم.

بالإضافة إلى إنشاء المكتبات وتجهيزها. كما شمل الوقف نسخ المخطوطات في عصر الطباعة، وشمل في معظم الحالات عمارتها وتوفير العاملين فيها وتوفير الكتب وغير ذلك[14].

ولقد اعتنى الوقف بالمدارس، وأنفق على التعليم ودعا إليه، وأمّن احتياجات الطلبة والباحثين، وهيأ السكن اللائق بهم وصرف مرتبات الأساتذة، ورعى الأطفال وخاصة الأيتام منهم. كما عمل الوقف على بناء المساجد والمدارس والمعاهد التعليمية وتعهد مبانيها، وخصص مرتبات للقائمين عليها، ووفر كل الإمكانيات لضمان أداء وظائفها[15].

ويتضح دور الوقف في القضاء على الأمية وانتشار العلم والثقافة، من خلال المساجد والمكتبات والكتاتيب ودروس وحلقات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكذلك من خلال التقديمات والعطاءات التي كانت توفرها المدارس الوقفية، التي كانت مفتوحة لأدنى شرائح المجتمع، ونتيجة لهذه المغريات فقد نجحت هذه المدارس في استقطاب أبناء الفقراء ومساعدتهم على أن يصبحوا علماء وفقهاء في مجتمعاتهم.

وبذلك يساهم القطاع الوقفي مساهمة كبيرة في الارتقاء بالجوانب الثقافية والاجتماعية للإنسان من خلال توفيره لفرص التعليم، والتربية الدينية، وبالتالي كان له دور هاما في الارتفاع بالمستوى العلمي والتكويني والتربوي والارتقاء بالمستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع الإسلامي رغم تقلص دوره في الوقت الحاضر[16].

ولقد عرف التاريخ الإسلامي أمثلة ساطعة في هذا المجال، حيث شهدت بلاد الأندلس حركة علمية نشطة، توجهت باحتفال أهل قرطبة بتشييع آخر أمي في القرن التاسع عشر، بل استقبلت أيضا الطلبة من كل أنحاء الدنيا.

الفرع الثالث: دور الوقف في تعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي للأفراد

يساعد الوقف في تعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع، من خلال التضييق على طرق الانحراف، فوجود الوقف لرعاية النساء الأرامل والمطلقات يعتبر حصانة لهن وللمجتمع من سلوك دروب الانحراف بسبب الحاجة، فالوقف يعمل على تعزيز روح الانتماء المجتمعي بين أفراد المجتمع[17].

إن الوقف يسهم في تنمية الأخلاق في المجتمع من خلال معالجة الأمراض النفسية المتمثلة في الأنانية والبخل والشح بالنسبة للواقفين، والكراهية والحسد بالنسبة للمستفيدين من الأوقاف، حيث يشعر الواقف ويشعر غيره بأخلاق البذل والتضحية دون انتظار العائد المادي الخاص، مما يزيد من تماسك المجتمع ويقوي فيه روح الأخوة بعيدا عن الأنانية، مما يجلب للمجتمع أسباب السعادة، فالوقف ينتظر الجزاء الأخروي بسعادة كبيرة ونشوة عالية طمعا في رضى الله تعالى، والمستفيد يسعد بما فعله الواقف ويدعو له، ويعيش المجتمع في سعادة إيمانية عالية[18].

المبحث الثاني: دور الوقف في تحسين وضعية أفراد المجتمع

يعتبر الوقف وسيط بين الدولة والمجتمع، ويسهم في بناء قاعدة من المبادرات والأنشطة التي تضمن المنافع العمومية، وعلى رأسها تحقيق العدالة الاجتماعية (المطلب1)، وكذا تحقيق التكافل الاجتماعي (المطلب2).

المطلب الأول: دور الوقف في تحقيق العدالة الاجتماعية

الوقف ملك للأمة، بحيث يخرج من ملكية الواقف ويضاف إلى ملكية الدولة، مما يجعله وسيلة مهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية(الفرع1)، ومن خلال إعادة توزيع الثروة(الفرع2)، كما يساهم الوقف في التخفيف من الأعباء الاجتماعية للدولة(الفرع3).

الفرع الأول: تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي

إن النمو التراكمي للموارد الوقفية عبر الزمن أدى إلى تحويل دائم للثروات من الطبقة الغنية إلى سائر فئات وشرائح المجتمع، فتكونت أصول كبيرة إنتاجية في خدمة الطبقة الفقيرة وتأمين

الاحتياجات الكفائية لها، وتوفير السلع والخدمات العامة التي تستفيد منها، وهذا الوضع من جهة قلص من حدة التفاوت بين شرائح المجتمع المختلفة، ومن جهة ثانية خففت من حدة الصراع الطبقي المفضي إلى توترات اجتماعية كبيرة، الأمر الذي انعكس إيجابيا على الحياة الاجتماعية.

فنظام الوقف يساعد على تقليص الطبقية في المجتمع، وانتقال الأفراد من طبقة اجتماعية لطبقة اجتماعية أعلى[19].

فالأوقاف تساهم في تخفيض مشكلة الفوارق بين الطبقات، وتقوم بتوزيع الموارد على طبقات اجتماعية معينة، فتعينهم على حاجاتهم وتحويلهم إلى طاقات إنتاجية، فالفقراء والمساكين من خلال رعايتهم وتأمين الكثير من متطلباتهم من خلال الأوقاف المختلفة ترتفع مستويات معيشتهم تدريجيا، وتتقارب الفجوة بين الطبقات، وخاصة عندما يشبع الوقف حاجات عاجزين أو غير قادرين على العمل[20].

الفرع الثاني: إعادة توزيع الثروة

يسهم الوقف في إعادة توزيع ثروة المجتمع، فبالإضافة إلى التوزيع الاقتصادي للدخل على مختلف العناصر الفاعلة في العملية الإنتاجية، يتدخل الوقف لإعادة توزيع جزء من الدخل لفئات ليست من العناصر السابقة، بحيث لا تمتلك لا أرضا ولا مالا ولا جهدا ولا تنظيما، وهذه سنة الله في الكون، وما كان الله ليذر فئة دون حق فيما منحه لخلقه في هذه الأرض، فيأتي الوقف ليكون سببا في إعادة توزيع الثروة لصالح هذه الفئة[21].

الفرع الثالث: دور الوقف في التخفيف من الأعباء الاجتماعية للدولة

إن الأنشطة التي تعالجها الدولة أصبحت متعددة، بحيث ترهق كاهلها، وخاصة من الناحية الاجتماعية، فالدولة في هذا العصر أصبحت تحتاج إلى أموال طائلة للرعاية الاجتماعية، وان دخل هذه الدولة في أكثر الأحيان لا يفي بهذا الغرض.

فقيام الوقف بتوفير الموارد لتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية، يؤدي إلى التخفيف من عجز الميزانية العامة للحكومة، وبالتالي التخفيف من احتياجاتها المالية، وما يعود به ذلك من توفير إيرادات الحكومة لأغراض أخرى، وما يؤدي به ذلك من تخفيض الأعباء على المواطن، من خلال تخفيض الضرائب والرسوم[22].

المطلب الثاني: دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي

إن الأوقاف الإسلامية في الأصل عمل اجتماعي، ويمكن أن نورد بعض الآثار الاجتماعية المترتبة على الوقف، أو التي كان للوقف دورا في تعزيزها في حياة المجتمع وترسيخها على مدى القرون الماضية، والتي من بينها رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة(الفرع1)، وتقوية الترابط الأسري(الفرع2).

الفرع الأول: دور الوقف في تأمين احتياجات الفئات المحرومة في المجتمع

لقد نشأت عبر التاريخ الإسلامي أصناف عديدة من الأوقاف مست معظم النواحي الإنسانية المتعلقة بتلبية الاحتياجات الكافية للفئات المحدودة الدخل، لا تحصر أنواعها ومصارفها لكثرتها: فمنها على العاجزين عن الحج، ومنها أوقاف تجهيز البنات الفقيرات إلى أزواجهم، ومنها أوقاف للمطلقات، ومنها أوقاف لأبناء السبيل يعطون منها ما يأكلون ويلبسون ويتزودون. وغيرها من أنواع الأوقاف التي تدل على أعلى درجات الأناقة الحضارية[23].

فيعمل الوقف على دفع الضرر عن الضعفاء ورعاية الأيتام والمعاقين والمسنين، والسجناء والأسرى والمدنيين والموهوبين، والقاصرين كالمعاقين والمتسولين والمتشردين، وهذا ما جعل من نظام الوقف عامل استقرار وتوازن وتماسك في المجتمع[24].

فالدور الاجتماعي للوقف يكمن في رعاية ذوي الحاجة من مساكين وفقراء، وتوزيع الصدقات عليهم في الأوقات المناسبة، ولم تقف الغاية الاجتماعية عند هذا الحد فحسب بل توسعت إلى إفادة الطلبة المحتاجين مساعدة لهم على مواصلة الدراسة، وهذا يتم طبقا لشروط الواقف تماشيا مع الأغراض الاجتماعية الواسعة[25].

يتميز الوقف عن غير من صور التكافل الأخرى بالمزايا التالية[26]:

-الوقف تلقائي تطوعي، بحيث لا تفرضه الدولة ولا أي سلطة أخرى، كالضرائب وغيرها.

-عدم تحيز منافع الوقف لفئة معينة، بحيث يستفيد منه كل أفراد المجتمع بمن فيهم غير المسلمين.

-عدم التحرج من الاستفادة من الوقف بسبب عدم معرفة الواقف في الغلب، بخلاف الصدقات والهبات.

-تميز الوقف بالاستمرارية، مما يجعل فائدته تتسم بالثبات والدوام وتراعي الأجيال الحاضرة والقادمة على حد سواء، بخلاف الصدقات التي تستهلك منفعتها في حينها ولا تنتقل إلى الأجيال الاخرى.

الفرع الثاني: دور الوقف تقوية الترابط الأسري

لقد ساهم الوقف الذرى في زيادة عوامل استمرار الأسرة وترابطها، وإرساء أسس التكافل بين أعضاءها فحافظ على عوامل وحدتها من التفكك، باعتبارها الخلية الحيوية في التكوين الاجتماعي.

فقد أدى التوزيع التكافلي للثروة في دائرة القطاع العائلي إلى نمو وتطور الأسرة والحفاظ عليها، وإبراز آثارها الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية والتقليل من تفتيت ثروتها عن طريق التوريث الدائم، فكان الوقف الأهلي محققا للتوازن في تأدية الملكية الخاصة لوظيفتها في دائرة القطاع العائلي بالتكامل مع نظام الملكية بعد وفاة مالكها[27].

يعمل الوقف على تحقيق نوع من المساواة بين أفراده، فقد تمكن الفقير من الحصول على حقه في التعليم والعلاج والاحتياجات الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى المتطلبات الأساسية في الحياة من خلال نظام الوقف، بل إن بعض الأوقاف كان يخصص ريعها لفقراء المجتمع دون الأغنياء، لذا لا عجب أن نصل إلى نتيجة اجتماعية على مستوى العالم الإسلامي هي أن الآلاف الكثيرة من المجتمع من العلماء المبرزين في مختلف التخصصات كانوا من فئات اجتماعية واقتصادية رقيقة الحال، وليس هذا فحسب بل إن الأوقاف بهذه الطريقة أسهمت في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة لما فيها من شيوع جو من المحبة، والتفاهم، والإخاء والتكاتف، لإحساس الفرد المحتاج أن هناك من يهتم به ويأخذ بيده[28].

فقد كان لانتشار الأوقاف الخيرية والمنافع العامة دور في غرس أخلاق الاعتدال والمحبة والرحمة في المجتمع. وأن تختفي المشاعر والأمراض النفسية المتمثلة في الأنانية والبخل والشح بالنسبة للواقفين والكراهية والحسد بالنسبة للمستضعفين.

ولقد ساهم القطاع الوقفي الذرى في زيادة عوامل استمرار الأسرة وترابطها، وإرساء أسس التكافل بين أعضاءها فحافظ على عوامل وحدتها من التفكك، باعتبارها الخلية الحيوية في التكوين الاجتماعي.

فقد أدى التوزيع التكافلي للثروة في دائرة القطاع العائلي إلى نمو وتطور الأسرة والحفاظ عليها، وإبراز آثارها الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية والتقليل من تفتيت ثروتها عن طريق التوريث الدائم، فكان الوقف الأهلي محققا للتوازن في تأدية الملكية الخاصة لوظيفتها في دائرة القطاع العائلي بالتكامل مع نظام الملكية بعد وفاة مالكها.

وبذلك تكون الأوقاف قد أسهمت بشكل واضح وجلي في تحقيق ترابط اللبنة الأولى للمجتمع وهي الأسرة، وذلك من ثلاثة جوانب، الأول: من خلال ما يسمى بالوقف الأهلي أو الوقف الذري وهو ما كان على الأولاد والحفدة والأقارب، فمن خلال هذا النوع من الوقف كان يحدث لم الشمل للأسرة، أما الجانب الثاني: فهو مساعدة الشباب والفتيات العوانس على الزواج وبخاصة الفقراء منهم، وقد كان هناك أوقافا مخصصة لذلك، والجانب الثالث الذي يحقق تماسك الأسرة وترابطها فهو من خلال إيجـــاد أوقاف خاصة برعاية النساء المتزوجات الغاضبات اللواتي لا أسر لهن، أو تكون لهن أســـر في بلاد بعيدة، فتؤسس لهن دور تقوم على رعايتها نساء، على رأسهن مشرفة تهيئ الصلح للزوجات الغاضبات مع أزواجهن، فغدت وكأنها مكاتب لإصلاح ذات البين أو مكاتب للتوجيه والإرشاد الأسري المعروفة حالياً والتي يمارسها المختصون في مجال الخدمة الاجتماعية والإرشاد الزواجي[29].

خاتمة المقال:

لقد كان الوقف وما يزال من أهم النظم الأولى في الشريعة الإسلامية، فقد ساهم بجلاء في تحقيق التنمية الاجتماعية، وشكّل من خلال خصائصه، ومرونة أحكامه حقلا خصبا للإبداع

الإنساني في مجال توفير المنافع والخدمات والأعمال الخيرية، بل كان ممولا هاما للحضارة الإسلامية ومقوما من مقوماتها.

فدور الوقف في التنمية الاجتماعية يبرز من خلال العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي ومعالجة المشاكل الاجتماعية من بطالة وأمية وفقر. وكذلك في التنمية وتحقيق الحضارة، ويبرز دوره أيضًا من خلال المساهمة في توفير الأمن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وفي التخفيف من الأعباء الاجتماعية للدولة والتخفيف من عجز الموازنات.

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

1. الوقف يساهم في معالجة كثيرا من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر.
2. الوقف يساهم في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم.
3. يساهم الوقف في نشر الأخلاق الإسلامية.
4. الوقف يقوم بدور اجتماعي مهم من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية واعادة توزيع الثروة.
5. يعمل الوقف على تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتقوية الترابط الأسري.

ومن أجل أن يقوم الوقف بدوره في المجال الاجتماعي وغيره نقترح التوصيات التالية:

الاقتراحات:

- وضع الأنظمة والقوانين التي تحمي أموال الوقف، وتساهم في تنمية دور هذه الأموال في الخطط الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية، على أن تسند مهمة وضع الأنظمة والقوانين للخبراء من الفقهاء والاقتصاديين.

- تبني المشروعات التي تحقق عوائد مالية مرتفعة وتستخدم يد عاملة كثيفة كالمستشفيات والمدارس الخاصة إسهاما في التخفيف من حدة البطالة السائدة.

- من واجب الدولة استغلال واستثمار الأملاك الوقفية لإمكانية تخفيف بعض الأعباء عن ميزانيتها المالية، لأن الوقف يعمل على تغطية بعض الأنشطة والقطاعات الخدمية كالتعليم الأساسي والجامعي والتكوين وقطاع الصّحة.

- إيجاد أساليب حديثة لاستثمار الوقف واستغلاله في حل مشكلة الفقر.

- تخصيص أوقاف لأجل التنمية الاجتماعية، التي تساهم في زيادة الوعي والخبرة العملية في الإنتاج، وتوسيع المدارك وتوفير المهن والتدريب على الحرف.

- إعادة إحياء النماذج الوقفية التي كان لها دور فعال في المجال الاجتماعي، مثل الزوايا التي تعمل على توزيع الطعام على الفقراء.

- إحياء وقفيات اجتماعية انقرضت، مثل وقفيات الأعراس وذلك تشجيعا للشباب على الزواج والتخفيف من عبء مصاريف الزواج من خلال توفير الوقفيات للموارد اللازمة للأعراس الجماعية وتوفير الأماكن المجانية لإقامة العروسين.

- التنسيق بين مؤسستي الوقف والزكاة كمؤسستين أساسيتين في الأمة لعبتا دورا هاما في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. فمن الضروري توفر قنوات اتصال وتعارف بينها للمشاركة في إقامة المشاريع وتحصين المجتمع .

- تنمية الأصول الوقفية وريعها بالإضافة إلى جذب أوقاف جديدة.

- تنمية ثقافة المجتمع تجاه الوقف، ويكون ذلك عن طريق الندوات والمشاركة في المؤتمرات والحلقات النقاشية عن الوقف والحث على الجهد العلمي في موضوع الوقف.

- الاستفادة من التجارب والخبرات والتواصل المباشر والدائم مع المهتمين بالوقف ومعرفة النماذج الوقفية والخبرات المعاصرة في بعض البلدان.

الهوامش:

[1]سورة آل عمران الآية 92.

[2]سورة البقرة الآية 267.

[3]رواه البخاري و مسلم في صحيحهما، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب، رقم الحديث 1631، ج2، ص770.

[4] دعاس جمال، رضا شعبان، دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الإحياء، قسم العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013، العدد16، ص202.

5 القري، محمد بن علي، مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، ط1999،3، ص155.

[6]عبد العزيز بن عبد الله، الوقف في الفكر الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المغرب،1996، ص133.

[7]دعاس جمال، رضا شعبان، المرجع السابق، ص102.

[8]دعاس جمال، رضا شعبان، المرجع نفسه، ص201-202.

[9] أنظر التفاصيل في موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على الرابط: (http://www.marw.dz/index.php).

[10]نعمت عبد اللطيف مشهور، أثر الوقف في تنمية المجتمع، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 1997، ص89-90.

[11]عبد العزيز بن حمود الشتري، الوقف ودعم مؤسسات الرعاية الصحية، منشور على الموقع: http://khair.ws/library/wap _content/uploads/books/791.doc، تاريخ التصفح: 2019/03/02

[12]ريهام احمد خفاجي، أوقاف النساء، نماذج لمشاركة المرأة في النهضة الحضارية"، دراسة للحالة المصرية في النصف الأول من القرن العشرين، مجلة أوقاف، 2003، العدد 4، ص34-35.

[13]موقع وزارة الشؤون الدينية والاوقاف: (http://www.marw.dz/index2013).

[14]حسين عبد المطلب الأسرج، الوقف الإسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية، دراسات عربية،2009، العدد6، ص21.

[15]صلاح صالحي، "الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري، 2005، ع7، ص171.

[16]عبد العزيز الدوري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، مجلة المستقبل،2000، العدد 258، أوت، ص130.

[17]هشام بن عزة، احياء نظام الوقف في الجزائر-نماذج عالمية لاستثمار الوقف، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، جوان،2015، العدد3، ص122.

[18] ابراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص68.

[19]عبد الرحمن معاشي، البعد المقاصدي للوقف في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص فقه وأصول، جامعة باتنة، السنة الجامعية، 2005-2006، ص102.

[20]عمارة، محمد، حلقة نقاشية الأوقاف والتنمية، مجلة المستقبل العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998 عدد 235، ص 132.

[21]صلاح صالحي، المرجع السابق، ص172.

[22]معتز محمد مصبح، دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، (دراسة تطبيقية لقطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص ص 45-46.

[23]صلاح صالحي، المرجع السابق، ص172.

[24] نورالدين زمام، نجاة يحياوي، الوقف والتنمية الاجتماعية علاقة تلازمية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس، 2012، ع1، ص114.

25 عبد الرزاق بن عمار بوضياف، مفهوم الوقف كمؤسسة مالية في الفقه الإسلامي والتشريع، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص21.

[26]دعاس جمال، رضا شعبان، المرجع السابق، ص101.

[27]صلاح صالحي، المرجع السابق، ص ص 171، 172.

[28]عبد الله بن ناصر السدحان، الأوقاف من منظور اجتماعي، منشور على الموقع: http ://midad.com/articles. تاريخ التصفح 2021/02/10.

[29]عبد الله بن ناصر السدحان، المرجع نفسه، ص3.